تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كقاطرة للتنمية بالجزائر دراسة تحليلية لبرامج التأهيل للفترة 2017/2002

Rehabilitation of small and medium enterprises as a locomotive for development in Algeria An analytical study of the rehabilitation programs for the period 2002-2017

د. سلوس عبد الكريم[1]، أ.د صديقي أحمد[2]

[1] جامعة أحمد دراية، مخبر الدراسات التنمية المكانية وتطوير المقاولاتية – أدرار (الجزائر)، Ahmed.seddiki@univ-adrar.edu.dz

[2] جامعة أحمد دراية، مخبر التكامل الاقتصادي الجزائري الإفريقي – ادرار (الجزائر)، salousseka@univ-adrar.edu.dz

تاريخ الارسال: 2021/10/21 **تاريخ القبول:** 2021/12/04 **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مختلف البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، باستعمال المنهج الوصفي والتحليلي حيث تم الاستناد على التقارير وإحصائيات وزارة الصناعة والمناجم التي تخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. وبعد التعريف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعملية التأهيل في الجزائر تم التطرق إلى مختلف البرامج الوطنية المطبقة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتقييم هذه البرامج، وتم استنتاج إن البرامج المتبناة من طرف الجزائر لم ترقى إلى الحجم الذي يسهم في الاقتصاد وزيادة تنافسيتها على المستوى العالمي.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، برامج التأهيل، التأهيل، المؤسسات الصناعية.

تصنيفات JEL : D41، E24، G28.

Abstract:

This study aims to identify the different national programs for the rehabilitation of small and medium enterprises in Algeria using the descriptive and analytical method. The reports and statistics of the Ministry of Industry and Mines that belong to small and medium enterprises are represented by these institutions. Following the definition of small and medium enterprises and the rehabilitation process in Algeria, the various programs applied to rehabilitate and evaluate the programs that were discussed. It was concluded that these programs adopted by Algeria did not amount to the size that contributes to the economy and increase its competitiveness globally**.**

Keywords: small and medium enterprises, Rehabilitation programs, Rehabilitation, Industrial enterprises.

JEL Classification Cods : D41, E24, G28.

المؤلف المرسل: سلوس عبد الكريم، **الإيميل:** salousseka@univ-adrar.edu.dz

المقدمة:

يعد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من بين القطاعات التي تهتم بها جميع الدول المتقدمة والدول النامية على حدا سواء حيث تسعى هذه الدول لتجاوز الأوضاع الاقتصادية المتسارعة والمتغيرة بالوحدات الصغيرة والمتوسطة ومساهمتها في أحداث مناصب شغل، وأصبحت بمثابة القوة المحركة للإبداع والابتكار في مختلف الفروع الصناعية والخدمية المعتمدة على التكنولوجيات الحديثة.

وحتى تستطيع الجزائر وضع سياسات تنموية فعالة والرفع من تنافسية اقتصادها لابد من الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث وضعت مجموعة من البرامج لتأهيل هذا القطاع الحساس وإزالة كل التحديات والصعوبات التي تواجه هذا النوع من المؤسسات وتطورها في الجزائر.

إشكالية البحث:

تتمحور الإشكالية الرئيسية على النحو التالي: **هل استطاعت البرامج التي وضعتها الجزائر لتأهيل مؤسساتها الصغيرة والمتوسطة تحقيق اهدافها وجعلها قاطرة التنمية في الجزائر؟**

المنهج المتبع:

تم اعتماد في هذا البحث على المنهج الوصفي في إبراز هذه الظاهرة والإحاطة بمفهومها وعرض مختلف البرامج الوطنية المخصصة لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة الى المنهج التحليلي في دراسة البيانات والجداول المختلفة.

تهدف الدراسة الى: التعرف على مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعرض مساهمتها في الاقتصاد الوطني. وكذلك التعريف بمفهوم التأهيل وعرض مختلف البرامج الوطنية المطبقة من طرف الجزائر ومحاولة تقييمها.

خطة البحث: تم تقسيم الدراسة الى:

- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أهم البرامج الوطنية التي تم إعتمادها لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- تقييم حصيلة البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة من خلال الموضوع المتناول، فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتميز بأهمية كبيرة في الاقتصاديات الكبرى والمتقدمة والمتخلفة كذلك. فالجزائر تسعى إلى الاستفادة من هذا القطاع الحساس من خلال تطبيق مجموعة من البرامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1- واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أحد أهم الاعمدة التي تعتمد عيلها الدول في تحسين إقتصادها، والجزائر على غرار تلك الدول تسعى إلى النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال سن القوانين وطرح عدة برامج لتأهيلها.

1-1- مفهوم وخصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لايوجد تعريف موحد أو دقيق فكل دولة لها تعريف خاص بها فالمؤسسات الصغيرة في الدول المتقدمة تعتبر كبيرة في الدول النامية كما يوجد أكثر من تعريف في الدولة الواحدة. ولقد تبنت الدول معايير مختلفة لتعريفها ومن أهم المعاير الشائعة: معيار العمال، معيار رأس المال، معيار الحصة السوقية، ولكن أكثر المعايير شيوعا هو عدد العاملين بها.

1-1-1- مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

سنحاول أن نعرض تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وفق القانون رقم 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المواد 10/9/8 ، حيث ان الجزائر اعتمدت على معيار عدد العمال ومعيارين آخرين (معيار حجم الاستثمار والحصيلة السنوية) حيث أن:

- المؤسسات الصغيرة جداً: عدد العمال من 1 إلى 9 عمال.
- المؤسسات الصغيرة: من 10 عمال إلى 49 عامل.
- المؤسسات المتوسطة: من 50 إلى 250 عامل .

أما فيما يخص حجم الاستثمار والحصيلة السنوية يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول (01): معايير التمييز بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

نوع المؤسسة	عدد العمال	حجم الاستثمار	الحصيلة السنوية
الصغيرة جدا	من 1 الى 9 أشخاص	اقل من 40 مليون دينار جزائري.	لا يتجاوز 20 مليون دينار جزائري.
الصغيرة	من 10 الى 49 شخص.	لا يتجاوز 400 مليون دينار جزائري	لا يتجاوز 200 مليون دينار جزائري
متوسطة	من 50 الى 250 شخص.	من 400 مليون الى 4 مليار دينار جزائري	من 200 مليون الى 1 مليار دينار جزائري

المصدر: من إعداد الباحثان بناء على (القانون-التوجيهي، 11 يناير 2017، صفحة 05).

كما يتضح من القانون 02/17 المؤرخ في 2017/01/10 وخاصة المادة الخامسة منه تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج أو خدمات تشغل من 01 الى 250 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 04 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار استقلالية المؤسسة.

1-1-2- خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تمتاز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بعدت خصائص سنحاول أن نوضحها في النقاط التالية: (جبار، ديسمبر 2003، صفحة 69):

- انخفاض رأس المال: تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بانخفاض رأسمالها سواء كان في مرحلة الإنشاء أو مرحلة التشغيل.
- المرونة العالية: حيث تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسهولة تكييف الإنتاج حسب احتياجات السوق وتلبية للرغبات المتجددة للأفراد المستهلكين.
- الاعتماد على التكنولوجيا البسيطة: يتم الاعتماد على الأغلب في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على آلات ومعدات ذات تكنولوجيا تتميز بالبساطة والمستوى المنخفض (غقال، 2017/2016، صفحة 69).

- انتشارها في قطاعات اقتصادية مختلفة: إن القطاعات التي تنتشر فيها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تقتصر فقط على قطاعي التجارة والخدمات فقط، بل تعدت الى مختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى.
- تعتمد هذه المؤسسات بشكل كبير على المصادر الداخلية للتمويل وذلك راجع الى: عدم توفر شروط منح القروض- عدم توفر الضمانات البنكية المطلوبة للحصول على القروض. (بكريتي، سبتمبر 2017، صفحة 36).

1-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

مع الإدراك المتزايد لأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حاولت الجزائر تنمية هذا القطاع كغيرها من الدول النامية لمسايرة الاقتصاد العالمي من خلال تبني عدة برامج تطويرية، مما أدى إلى تزايد هذا النوع من المؤسسات.

1-2-1- تطور تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية خلال الفترة 2002 الى غاية 2017.

الجدول (2): تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من 2002-2017

السنة	مؤسسة خاصة	مؤسسة عامة	صناعات التقليدية	المجموع
2002	189552	778	71523	261853
2003	207949	778	79850	288577
2004	225449	778	86732	312959
2005	245842	874	96072	342959
2006	269809	739	106222	376770
2007	293946	666	116347	410959
2008	292013	626	126887	419526
2009	455398	591	169080	625069
2010	482892	557	135623	619072
2011	511856	572	146881	659309
2012	550511	557	160764	711832
2013	601583	557	175676	777816
2014	656949	542	194562	852053
2015	716895	532	217142	934569
2016	786989	390	235242	1022621
2017	880950	267	242322	1074503

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- (ministère-des-PME-et-de-l 'artisanat, 2003.2004.2005.2006.2007.2009).
- (ministère-de-l'industrie-de-la-petite-et-moyenne-et-de-la-Promotion-de-l'investissement, 2010.2011.2012).
- (ministère-du-développement-industrielet-de-la-Promotion-de-l'investissement, 2013).
- (Ministère-de-l' Industrie-et-des-Mines, 2014.2015.2016.2017).

نلاحظ من الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات العمومية ضئيل جدا مقارنة بالمؤسسات الخاصة، كما يتضح كذلك أن المؤسسات العمومية عرفت انخفاضا في عددها من 778 الى 267 مؤسسة في نهاية سنة 2017، حيث أنه من سنة 2002 الى غاية سنة 2004 كان هناك ثبات في عدد المؤسسات العمومية بـ 778 مؤسسة، وفي سنة 2005 كان هناك ارتفاع طفيف ومن سنة 2006 الى غاية 2017 عرفت انخفاض تدريجيا حيث وصلت في سنة 2017 الى 267 مؤسسة.

ومن الملاحظ كذلك أنه بالإضافة الى هيمنة القطاع الخاص على عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بنسبة 99.9% فإن عددها ارتفع بنسبة تقدر بـ 78.48% من سنة 2002 الى 2017. حيث تعتبر زيادة كبيرة بحكم الهيئات والآليات التي وضعتها الدولة من اجل انشاء وتمويل المؤسسات على غرار ANSEJ و ANGEM و CNAC وقد يفسر ذالك الإقبال الكبير على إنشاء المؤسسات الخاصة في إطار تشجيع الشباب على تبني فكرة المقاولاتية وأيضا في إطار التسهيلات التمويلية من مختلف المؤسسات المالية، ومع كل هذه الاجراءات التي قامت بها الجزائر الا انه لم تبلغ المبتغى من حيث عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحث كان الهدف على الاقل بلوغ 02 مليون مؤسسة.

1-2-2- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في توفير مناصب الشغل

تسعى الجزائر من خلال الاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الى التقليل من حجم مما توفره تلك المؤسسات من مناصب الشغل، والجدول التالي يوضح عدد مناصب الشغل التي وفرتها المؤسسات من الفترة 2005 الى غاية 2017.

الجدول (3): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل خلال الفترة (2005-2017)

السنوات	التشغيل الإجمالي	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	نسبة المساهمة
2005	8044220	1157856	%12
2006	8868804	1252647	%11.72
2007	8594243	1355399	%13.06
2008	9146000	1540209	%14.06
2009	9472000	1888469	%16.33
2010	9736000	1625686	%16.70
2011	9599000	1724197	%17.96
2012	10170000	1848117	%18.17
2013	10788000	1915495	%17.76
2014	10239000	2082304	%20.34
2015	10594000	2238233	%21.13
2016	12117000	2487914	%20.53
2017	12277000	2601958	%21.19

المصدر: (جمعة خير الدين، 2019، صفحة 225)

نلاحظ من الجدول رقم 03 أنه هناك ارتفاع في نسبة المساهمة في التشغيل من سنة 2005 الى سنة 2017 حيث انتقلت من نسبة 12% الى نسبة 21.19% وهي نسبة جيدة لكنها غير كافية بحكم عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر، حيث تساهم بـ(2601958 منصب شغل)، وضعت الدولة كل التسهيلات من اجل رفع نسبة التوظيف في هذا النوع من المؤسسات من خلال الإعفاءات من الضرائب أو تخفيضها. ويمكن توضيح ذالك في الشكل الموالي:

الشكل (1): مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل في الجزائر من الفترة 2017/2005

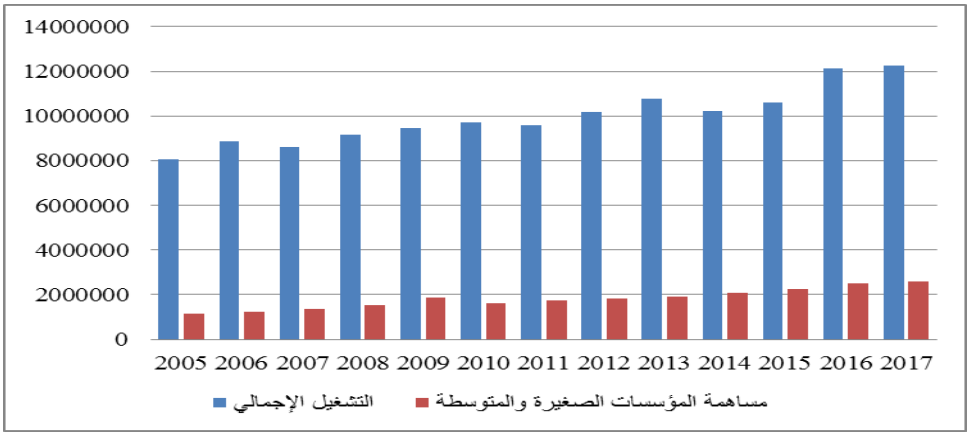

المصدر: الباحثان بالاعتماد على الجدول 03.

1-2-3- مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام.

أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم بنسبة هامة في الناتج الداخلي الخام في جل دول العالم، والجزائر أعطت اهمية كبيرة لهذا القطاع لما له من مساهمة في الناتج الداخلي الخام والجدول التالي يوضح ذالك من الفترة 2006 الى سنة 2013:

الجدول (04): مساهمة قطاع العام والخاص خارج قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام خلال الفترة (2013/2006).

القيمة بالمليار دينار جزائري

السنة	نسبة القطاع العام في الناتج الداخلي الخام		نسبة القطاع الخاص في الناتج الداخلي الخام		المجموع	
2006	704.05	%20.44	2740.66	%79.56	3444.11	%100
2007	749.86	%19.20	3153.77	%80.8	3903.63	%100
2008	760.92	%17.55	3574.07	%82.45	4334.99	%100
2009	816.80	%16.41	4162.02	%83.59	4978.82	%100
2010	827.53	%15.02	4681.68	%84.98	5509.21	%100
2011	923.34	%15.23	5137.46	%84.77	6060.80	%100
2012	793.38	%12.01	5813.02	%87.99	6606.40	%100
2013	893.24	%11.70	6741.19	%88.30	7634.43	%100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

- (ministère-des-PME-et-de-l 'artisanat, 2003.2004.2005.2006.2007.2009).
- (ministère-de-l'industrie-de-la-petite-et-moyenne-et-de-la-Promotion-de-l'investissement, 2010.2011.2012).
- (Ministère-de-l 'Industrie-et-des-Mines, 2014.2015.2016.2017)

حسب القراءة الاولية من الجدول اعلاه نجد أنه هناك زيادة كبيرة في المساهمة في الناتج الداخلي الخام تقارب النصف حث كانت المساهمة سنة 2006 حوالي 3444.11 مليار دينار جزائري وفي سنة 2013 بلغت 7634.43 مليار دينار، والملاحظ كذالك سيطرة القطاع الخاص بنسبة 88.30% من حجم المساهمة أي بحوالي 7634.43 مليار دينار، في حين مساهمة القطاع العام في حدود 11.70%، وهو ما يؤكد توجه الدولة نحو اقتصاد السوق وسيطرة القطاع الخاص على جل القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

ومن خلال قراءة معطيات الجدول اعلاه يلاحظ ان حجم المساهمة الاجمالية للقطاع العام والخاص في الناتج الداخلي الخام ليست كبيرة جدا ولا تعبر عن تطلعات الدولة. وهذا يقودنا الى الحديث عن ضرورة تذليل جميع الصعاب التي تحول دون الرفع من مساهمتها في الناتج الداخلي الخام.

1-2-4- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة بين الفترة 2017/2013

في الجدول التالي سنعرض حجم مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة خلال الفترة 2013 الى 2017:

الجدول (05): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة خلال 2017/2012 الوحدة: مليار دينار جزائري

السنة	نسبة القطاع العام في القيمة المضافة		نسبة القطاع الخاص في القيمة المضافة		المجموع	
2012	793.38	%12.01	5813.02	%87.99	6606.40	%100
2013	893.24	%11.70	6741.19	%88.30	7634.43	%100
2014	1187.93	%13.90	7338.65	%86.10	8526.58	%100
2015	1313.36	%14.22	7924.51	%85.78	9237.87	%100
2016	1414.65	%14.23	8529.27	%85.77	9943.92	%100
2017	1291.14	%12.775	8815.62	%87.225	10106.80	%100

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على: (Ministère de l'Industrie et des Mines, avril 2019, p. 34)

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ نسبة مساهمة القطاع الخاص أكبر بكثير من نسبة مساهمة القطاع العام، فكما نلاحظ انها تتراوح بين 85.78% و 88.30% في القطاع الخاص حيث تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لها الدور الكبير في هذه الزيادة، مع العلم ان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل اكثر المؤسسات الخاصة في الجزائر، أما مساهمة القطاع العام تتراوح بين 11.70% و 14.23% والشكل التالي يوضح مساهمة القطاع الخاص والعام في القيمة المضافة لسنة 2017:

الشكل (02): مساهمة القطاع العام والخاص في القيمة المضافة لسنة 2017

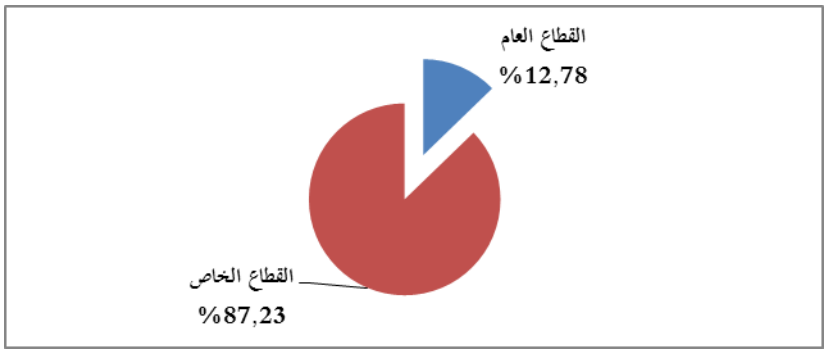

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول اعلاه.

ومن اهم القطاعات مساهمة في القيمة المضافة خلال سنة 2017: نجد قطاع الفلاحة بحوالي 2281.83 مليار دينار جزائري، قطاع التجارة بـ 2123.86 مليار دينار جزائري، قطاع الاشغال العمومية والبناء بحوالي 2117.39 مليار، قطاع النقل بحوالي 1965.48 مليار دينار جزائري، والملاحظ ان قطاع الصناعة مساهمته ضعيفة جدا (الصناعة الغذائية تساهم بـ 408.11 مليار دينار ، والصناعة الجلود والاحذية تساهم بـ 2.84 مليار دينار جزائري)، مما يفرض على الدولة اعطاء عناية خاصة لقطاع الصناعة ومحاربة السوق الموازية، وتشجيع الاستثمار في هذا القطاع.

(Ministère.de.l'Industrie.et.des.Mines, avril 2019, p. 35)

2- ماهية تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

2-1- مفهوم عملية التأهيل: يمكن التعرض إلى مجموعة من التعريفات نذكر منها:

- ✓ يرى N.DOUGLACE أن التأهيل عملية معقدة وتأخذ وقتا طويل حيث أنها تتضمن مؤسسات خاصة وعامة إضافة الى المؤسسات الحكومية المساعدة وهو يتطلب تغيير في الأفكار والسياسات والقوانين والمفاهيم والإجراءات. (دادن، جوان 2017، صفحة 216).
- ✓ وقامت (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) بتطوير مفهوم التأهيل خلال السنوات الأخيرة، حيث يرى أن التأهيل يعني الإجراءات المتواصلة لتحضير المؤسسة ومحيطها لتوليد قوة تنافسية وللتكيف مع متطلبات النظام العالمي الجديد.
- ✓ وعرفت وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية عملية التأهيل على أنها حركة تدعيميه للخوصصة في إطار عولمة المبادلات، التي غيرت من محددات ومؤشرات التنافسية المحلية والدولية (Rachid, 2011, p. 03) .

يمكن القول أن عملية التأهيل هو عبارة عن كل التدابير والقوانين التي تهدف الى تدعيم وترقية أداء المؤسسات من اجل الرفع من قدرتها التنافسية ومجابهة المنافسين الآخرين.

من أسباب تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر نذكر منها: (الكريم، 2011، صفحة 143).

- تحديات المنافسة الخارجية.
- الصعوبات التمويلية والإدارية وتعقد الإجراءات الإدارية للحصول على القروض وارتفاع أسعار الفائدة.
- ضعف التسيير وعدم إتباع الأساليب الحديثة في الإدارة والتنظيم.
- ضعف الموقف التنافسي للمؤسسات الوطنية.

2-2- أهداف ومبادئ عملية التأهيل

2-2-1- الأهداف المنتظرة من عملية التأهيل:

تم تقسيم الأهداف الى ثلاث مستويات: (رزيق، 2001، صفحة 116)

- ✓ **على المستوى الكلي MACRO**: عصرنة المحيط الاقتصادي (تحديث وتطوير القطاع الصناعي).
- ✓ **على مستوى القطاعات MESO**: ترقية وتنمية الاقتصاد بالعمل على ترقية وتطوير الصناعات الأكثر قدرة على المنافسة وكذلك تدعيم قدرات وهياكل الارتكاز.

- ✓ **على المستوى الجزئي MICRO**: تحسين تنافسية المؤسسة الاقتصادية وكذلك تحسين القدرة التنافسية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2-2-2- المبادئ التي يقوم عليها التأهيل: نذكر منها: (عليواش أمين عبد القادر، 2007، صفحة 120).

- تحديث وعصرنة محيط المؤسسة (سواء محيط مادي، قانوني، جبائي....)
- تعزيز قدرات هياكل وهيئات دعم المؤسسات.
- تحديث وسائل الإنتاج وتحري النوعية بما يساير التطورات التكنولوجية.
- إيجاد آليات للمنافسة من أجل ترقية المؤسسات الاقتصادية والنهوض بها.
- إصلاح المنظومة المصرفية وجعلها أكثر مرونة لتتكيف بشكل أحسن مع التشريعات والقوانين من جهة والتحولات العالمية القائمة من جهة أخرى.

2-3- متطلبات التأهيل

حتى تستفيد المؤسسات من عملية التأهيل لابد من أن تعي متطلبات التأهيل أولاً، ويمكن حصرها فيما يلي: (غدير، 2011، صفحة 135).

- التسيير الاستراتيجي والذي يعتبر مورد تستطيع أن تملكه المؤسسة.
- التسويق فعلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أن تهتم بوضع سياسات تسويقية تتناسب مع ظروف المستهلك.
- تأهيل المورد البشري إذ يعتبر العنصر الوحيد الذي تزيد قيمته مع تقادمه.
- العمل بمعايير وقياسات النوعية، حيث حتى تحسن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قدرتها التنافسية لابد عليها أن تلتزم بمجموعة من المواصفات.
- التجديد التكنولوجي والذي أصبح خيارا استراتيجي لا مفر منه فهو السبيل الوحيد لرفع القدرة التنافسية لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وللاقتصاد ككل.
- تأهيل محيط المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، حيث يتم إجراء تعديلات على كل الهيئات والأجهزة والأنظمة التي تتعامل معها المؤسسة. (كيحلي، 2012، صفحة 08).

3- البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

لتمكين المؤسسات من مواكبة التطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي أعدت السلطات جملة من البرامج الوطنية لتأهيل مؤسساتها بغية زيادة تنافسيتها.

3-1- برنامج التأهيل الصناعي (2006/2000)

إن برنامج التأهيل هذا هو محفز لتحسين تنافسية المؤسسة وليس برنامج ترقية الاستثمارات أو المحافظة على المؤسسات التي تعيش وضعية صعبة بل هو برنامج يساعد المؤسسة على وضع آليات تطوير، بالإضافة إلى تحليل جوانب الضعف في المؤسسة، حيث انطلق برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية سنة 2000 بمساهمة مالية لمنظمة التنمية الصناعية UNIDO بـ

1,2 مليون دولار ومساهمة من ميزانية التجهيز لوزارة الصناعية وإعادة الهيكلة تقدر بـ 120 مليون دينار جزائري. (حسين يحي، 2013، صفحة 186).

حيث تم تطبيق البرنامج من خلال 03 عمليات الدعم والمساعدة التقنية. إلا أن هذا البرنامج لم يعرف تقدما ملحوظا، فمن بين 1000 مؤسسة كان مقرر تأهيلها سنة 1998 لم يتم تأهيل، سوى 10 مؤسسات من القطاعين العام والخاص في شهر مارس2003، وحسب وزير الصناعة وإعادة الهيكلة توجد حوالي 199 مؤسسة أودعت ملفات طلب التأهيل، منها 14مؤسسة فقط تستوفي شروط التأهيل التي وضعتها وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ويمكن عرضها كما يلي: (حسين يحي، 2013، صفحة 10).

- أن تكون المؤسسة قد مارست النشاط على الأقل منذ 03 سنوات.
- أن تكون المؤسسة جزائرية مقيدة في السجل التجاري.
- أن تكون المؤسسة تمارس نشاط صناعي أو مورد مرتبط بالصناعة.
- أن تكون المؤسسة تشغل 20 عامل على الأقل.

3-1-1- أهدافه: تتمثل أهداف هذا البرنامج فيما يلي:

- عصرنة القطاع الصناعي بما يتناسب والمطلوب دوليا.
- تدعيم وتقوية قدرات هياكل الدعم ودفع الصناعات المنافسة.
- تحسين قدرات المنافسة للمؤسسة الصناعية.

3-1-2- هيئات الدعم لبرنامج التأهيل الصناعي:

نركز على ثلاث هيئات أساسية تم الاتفاق عليها بين وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة ووزارة المالية وتتمثل في ما يلي: (بوعزيز، 2013، صفحة 238)

- ✓ **المديرية العامة للهيكلة الصناعية:** يمكن القول أن المديرية العامة للهيكلة الصناعية بمثابة سكرتير اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية.
- ✓ **اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية:** تنشط اللجنة الوطنية تحت إمرة وزير الصناعة وإعادة الهيكلة، وتتكون اللجنة من: ممثل عن الوزارة مكلف بالتجارة، وممثل عن وزير المالية. وممثل عن وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة، وممثل عن وزارة التعاون الدولي.
- ✓ **صندوق ترقية التنافسية الصناعية:** شهد قانون المالية لسنة 2000 خلق الصندوق الوطني للتنافسية الصناعية بهدف مساعدة المؤسسات والهيئات المرافقة لها ماليا في عملية تأهيلها.

تتمثل المساعدات المالية المقدمة للهيئات المرافقة في النفقات المتعلقة بما يلي:

- جميع العمليات الموجهة لتطوير التنافسية الصناعية
- جميع العمليات المرتبطة ببرامج تحديث المناطق الصناعية

- العمليات الموجهة نحو تحسين بيئة نشاط المؤسسة خاصة في المجال الإنتاجي أو الخدمات الملحقة بالقطاع الصناعي.
- وضع برامج تكوينية موجهة لمسيري المناطق الصناعية.

ولقد قامت وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة الجزائرية بإعداد برنامج وطني يمتد من سنة 2000 إلى 2008 لإعادة تأهيل المؤسسات العمومية والخاصة، والذي ينقسم إلى ثلاث مراحل حيث تشمل المرحلة الأولى 150 مؤسسة خلال الفترة 2000 إلى2002 ، و الثانية 200 مؤسسة خلال الفترة 2003 إلى2005 ، والثالثة 300 مؤسسة خلال الفترة 2005 إلى2008، و يهدف هذا البرنامج إلى تحديث أنظمة الإنتاج و تكييفها مع التطورات الحاصلة في الدول المتقدمة حتى تكون في مستوى مواجهة المنافسة. (كربالي، 2005، صفحة 66).

3-2- البرنامج الوطني للتأهيل (2010/2006)

يعد هذا البرنامج كبرنامج مكمل للبرنامج الوطني للتأهيل الصناعي سير من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتم الشروع في تطبيقه فعليا سنة 2006 لمدة 05 سنوات. إن البرنامج جاء نتيجة تشخيص لوضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من مختلف الأوجه بالتركيز على نقاط القوة والضعف، حيث إن الفئات المستهدفة من قبل هذا البرنامج هي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بميزانية تقدر بحوالي 01 مليار دينار جزائري سنويا. (سامية، جوان 2016، صفحة 485).

3-2-1- أهداف البرنامج: يهدف هذا البرنامج إلى: (حسين يحي، 2013، صفحة 138)

- تحليل فروع النشاط وضبط إجراءات التأهيل للولايات حسب الأولوية عن طريق إعداد دراسات عامة.
- تأهيل المحيط المجاور للمؤسسة عن طريق انجاز عمليات ترمي الى إيجاد تنسيق ذكي وفعال بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومكونات محيطها.
- المساهمة في تمويل مخطط تنفيذ عمليات التأهيل خاصة بترقية المؤهلات.
- تحسين القدرات التقنية ووسائل الإنتاج.

3-2-2- أجهزة البرنامج: وتتمثل في:

- صندوق ضمان القروض.FGAR
- صندوق ضمان القروض إستثمارات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.(CGCI/PME)
- الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة AND/PME.

3-3- البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات (2010-2014)

كلفت به الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (ANDPME) بإعداد برنامج وطني للتأهيل بغلاف مالي يقدر ب 186 مليار دينار جزائري لصالح 20000 مؤسسة في إطار الخماسي 2014/2010 (يحي، 2013، صفحة 215) يتم تمويل هذا البرنامج من ميزانية الدولة عن طريق الحساب الخاص 124 302 المسمى الصندوق الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويستفيد من هذا البرنامج: المؤسسات الجزائرية التي لها سنتين على الأقل من النشاط وتمتاز بأريحية

مالية وكل المؤسسات التي تشغل 10 عمال بإستثناء مؤسسات البناء والأشغال العمومية والتي يجب أن يكون لديها 20 عامل على الأقل.

3-3-1- أهدافه: هناك مجموعة من الأهداف نذكر منها: (Rachid, 2011, p. 15)

- تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من تحسين قدرتها التنافسية.
- تعزيز مكانتها في الأسواق المحلية والأجنبية.
- العمل على تحسين وترقية المحيط الخارجي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تنفيذ برامج داخلية تطور الوظائف الداخلية للمؤسسة.

3-3-2- محاور البرنامج: هناك عدة محاور نذكر منها: (Rachid, 2011, p. 17)

- تطوير الإدارات والمهارات التنظيمية.
- رفع إتقان المعرفة والقدرة على الابتكار.
- ترقية نوعية الشركة.
- رفع مستوى الموارد البشرية.
- زيادة الدعم على الاستثمارات التي تزيد الإنتاجية.

4- تقييم البرامج الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

4-1- تقييم حصيلة البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصناعية:

منذ انطلاق البرنامج الى غاية أوت 2008 تم إحصاء 434 مؤسسة طلبة الانخراط في البرنامج قبل منها 310 في مرحلة التشخيص وتم رفض 118. أما في المرحلة الثانية في عملية التأهيل وهي مرحلة وضع مخطط التأهيل حيث تم عرض 160 مؤسسة فقط من أجل الاستفادة من المرحلة الثانية (غقال، 2017/2016، صفحة 151) حيث نلاحظ أن عدد الملفات المعروضة للاستفادة من المرحلة الثانية يقارب النصف عدد الملفات المقبولة من مرحلة التشخيص وهو عدد ضئيل جدا وهذا راجع الى طول مدة تكوين الملف.

والجدول التالي يوضح التوقعات والنتائج الخاصة بمرحلة التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية:

الجدول (06): نتائج مرحلة التأهيل في برنامج تأهيل المؤسسات الصناعية

الوحدة: مليون دينار جزائري

التعيين	التوقعات		النتائج		النسبة
	المبلغ	عدد العمليات	المبلغ	عدد العمليات	
الاستثمارات المادية	12313	741	6496	402	%54,25
الاستثمارات المعنوية	1936	960	930	458	%47,71
المجموع	14249	1701	7426	860	%50,56

المصدر:(شيخ، 2019، صفحة 216)

من خلال الجدول نلاحظ أن النتائج جاءت مخالفة للتوقعات سواء بالنسبة إلى الاستثمارات المادية أو المعنوية حيث كان متوقع حصول 1701 مؤسسة على مساعدات استثمارية مادية ومعنوية تقدر بـ 14249 مليون دينار جزائري لكن لم يتم تأهيل سوى 860 مؤسسة بمبلغ 7126 دينار جزائري، حيث كان نصيب الاستثمارات المادية 6496 مليون دينار جزائري ما نسبته 54.25%، والاستثمارات المعنوية بمبلغ 930 مليون دينار جزائري بنسبة 47.71% من حجم التوقعات. حيث شملت الاستثمارات المادية: الإنتاج والمخابر، أما الاستثمارات المعنوية: فشملت شهادة الجودة والتكوين والمساعدات التقنية والدراسات وبرامج الإعلام الآلي. وتجدر الإشارة إلى أن معظم المؤسسات قد تواجه مشكلات في تنفيذ خطة هذا البرنامج وهذا لعدة أسباب نذكر منها: تدهور الوضع المالي- عدم الحصول على التمويل الكافي والمنافسة، ولهذا لم ترقى النتائج إلى التوقعات المرجوة من هذا البرنامج لعدة عوامل تتعلق بمسيري المؤسسات أو حتى الإطارات المكلفة بالبرنامج.

4-2- تقييم البرنامج الوطني للتأهيل (2010/2006)

لقد أبدت أكثر من 1700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة رغبتها في الانخراط في البرنامج الوطني للتأهيل وتقدمت منها 529 مؤسسة بطلب الانخراط في البرنامج ومن بين هذه المؤسسات نجد 172 مؤسسة صغيرة ومتوسطة و 203 مؤسسة صغيرة جدا، تم قبول منها 168 مؤسسة فقط، ومن بين 186 مؤسسة هذه هناك 154 مؤسسة استفادت من عمليات تشخيص قبلي أو تشخيص استراتيجي، بينما استفادت 32 مؤسسة من كافة عمليات التأهيل كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (07): وضعية المؤسسات المنخرطة في البرنامج الوطني للتأهيل 2009/2005

طبيعة المؤسسة	المؤسسات المتقدمة	المؤسسات المقبولة	المؤسسات التي نفذت برنامج التأهيل
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	182	137	116
المؤسسات الصغيرة جدا	203	168	70
المجموع	375	305	186

المصدر: (شيخ، 2019، صفحة 241)

وقد تم توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب نوع قطاع النشاط كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (08): توزيع المؤسسات المقبولة في البرنامج الوطني للتأهيل حسب قطاع النشاط

قطاع النشاط	عدد المؤسسات	النسبة
الصناعات الغذائية	89	% 29.18
الميكانيك والمعادن	54	% 17.70
مواد البناء	48	% 15.53
الكيمياء/الصيدلة	30	% 9.83
الصناعات البلاستيكية	39	% 12.78
صناعة الجلود والنسيج	20	% 6.55
خدمات صناعية	15	% 4.91
الكهرباء والالكترونيات	10	% 3.27
المجموع	305	% 100

المصدر: (شيخ، 2019، صفحة 242)

من خلال الجدول نجد أن العدد الأكبر من المؤسسات المقبولة في برنامج التأهيل يعود الى قطاع الصناعة الغذائية بنسبة 29.18% يليها قطاع الميكانيك والمعادن بنسبة 17.70%، ثم قطاع البناء والإنشاءات بنسبة 15.53%، أما القطاعات الأخرى كانت نسبة قبولها ضعيفة جدا رغم الأهمية الاقتصادية التي تحضى بها.

4-3- تقييم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2010- 2014

في نهاية ديسمبر 2016 وصلت حصيلة البرنامج الى :

- 4927 مؤسسة صغيرة ومتوسطة اعربوا عن رغبتهم الى الانضمام الى البرنامج الوطني للتأهيل.
- توجد 2700 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم تأهيلها.
- 1583 مؤسسة صغيرة ومتوسطة لم يتم تأهيله.
- 644 مؤسسة صغيرة ومتوسطة تم رفض ملفاتها.

وبعد مرحلة تقديم الطلبات تأتي مرحلة دراسة هذه الملفات من قبل الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME حيث تكون النتيجة بقبول الملف أو رفضه أو تأجيل النظر في الملف والجدول التالي يوضح:

الجدول (09): توزيع نتائج دراسة ملفات طلب التأهيل إلى غاية نهاية سنة 2016

النوع	العدد	النسبة
الملفات المقبولة	2700	% 54.81
الملفات المرفوضة	1580	% 32.09
الملفات المؤجلة	644	% 13.10
المجموع	**4927**	**% 100**

Source : (Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, mai 2017, p. 27)

من خلال الجدول نلاحظ أن 2700 مؤسسة مؤهلة لدخول البرنامج و 1580 غير مؤهلة أي تم رفض ملفها، أما 644 ملف فهي مؤجلة، ويعود السبب الرئيسي لرفض طلبات العديد من المؤسسات إلى وضعيتها المالية، حيث تعاني تلك المؤسسات من اختلالات مالية تجعلها غير مؤهلة للانضمام إلى البرنامج، إضافة إلى مؤسسات لا تستجيب لمعايير القبول.

ويمكن عرض التمثيل البياني لمجمل الانخراطات والملفات المقبولة والمرفوضة في البرنامج الى غاية ديسمبر 2016 كما يلي:

الشكل 3: توزيع الملفات المودعة لدي الوكالة حتى نهاية 2016

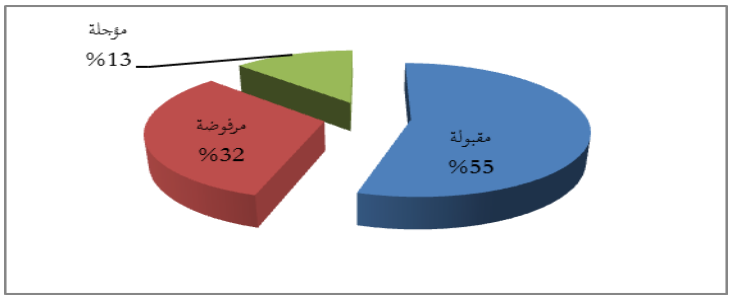

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول اعلاه.

أما عن تقارير التشخيص المستعملة:

- تم استلام 868 تقريرا تشخيصيا.
- تم تقييم 859 تقريرا من قبل لجنة تقييم التقارير والتحقق منها، 09 تقارير قيد التقييم.

تتوزع التقارير 859 التي قامت اللجنة بتقييمها على النحو التالي:

- تم الاعلان عن صحة 734 تقريرا.
- تم الإعلان عن 125 تقريرًا غير مصدق عليها، بما في ذلك 09 تقريرًا مع التقييمات مقبولة مع تحفظات، 108 تقارير غير كافية، 08 تقارير تم رفضهم.

والجدول التالي يوضح توزيع التقارير الواردة حسب نوع المؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

الجدول 10: توزيع التقارير الواردة حسب نوع المؤسسة.

نوع المؤسسة	عدد التقارير	النسبة %
المؤسسات الصغيرة جداً	132	% 15.21
المؤسسات الصغيرة	511	% 58.87
المؤسسات المتوسطة	225	% 25.92
المجموع	868	% 100

Source: (Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, mai 2017, p. 28)

حيث أن عدد التقارير التي تم التحقق من صح في 706 تقريراً، ويمكن تفصيلها وفق التصنيف وفق نوع المؤسسة حسب الجدول التالي:

الجدول (11): توزيع التقارير المحقق منها حسب نوع المؤسسة.

نوع المؤسسة	عدد التقارير	النسبة %
المؤسسات الصغيرة جداً	106	% 15.01
المؤسسات الصغيرة	406	% 57.50
المؤسسات المتوسطة	194	% 27.48
المجموع	706	% 100

Source : (Ministère de l'Industrie et des Mines, Bulletin d'information Statistique, mai 2017, p. 29)

من الجدول أعلاه نلاحظ أن النسبة الكبيرة من التقارير المحقق منها كانت للمؤسسات الصغيرة بنسبة 57.50 % بحكم أن 58.87 % من التقارير الواردة الى الوكالة كانت لمؤسسات صغيرة، والعدد المتبقي يقسم بين المؤسسات المتوسطة والصغيرة جدا.

من أجل الشروع في عملية التشخيص والتشخيص الأولي، حيث يقدر عدد المؤسسات التي أمضت هذه الاتفاقيات والعقود بـ1277 مؤسسة فقط من بين 2680 مؤسسة مستفيدة من قرار التأهيل. أي أن نسبة 47.64% من المؤسسات المقبولة أكملت إجراءات البرنامج والباقي 52.35% من المؤسسات لم تكمل آخر إجراءات دخول البرنامج.

الخاتمة:

من خلال تناولنا لهذا الموضوع يمكن الخروج بجملة من النتائج أهمها مايلي:

- ❖ تكتسي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اهمية بالغة في الجزائر منذ صدور القانون التوجيهي لترقيتها وتطويرها 02/17 وقد انعكس ذلك على تطور عددها من سنة إلى أخرى ومساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلد، إلا أن مساهمتها تبقى دون المستوى المطلوب.
- ❖ وضعت الجزائر مجموعة من السياسات والإجراءات لترقية وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولكم على الرغم من المجهودات المبذولة مازالت تعاني من عدة مشاكل خاصة مشاكل التمويل والبيروقراطية.
- ❖ وضعت الدولة مجموعة من البرامج للرفع من تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك مع زيادة حدة المنافسة الدولية(اتفاقية الاتحاد الأوروبي وإجراءات الانضمام إلى المنظمة التجارة الحرة).
- ❖ إن البرامج الجزائرية الوطنية لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد مهمة بالنظر إلى ضخامة المبالغ المالية المرصودة، غير أن النتائج المتحصل عليها إلى حد ألان لم ترقى إلى الأهداف المسطرة أو على الأقل الرفع من تنافسية هذه المؤسسات.

التوصيات:

من خلال النتائج يمكن طرح مجموعة من التوصيات التالية:

- ❖ الاستفادة من التجارب الدول المتقدمة في تدعيم و تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- ❖ محاولة التخفيف من إجراءات الاستفادة من هذه البرامج لتشمل عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ محاولة الحد من البيروقراطية والتعامل بجدية مع ملفات المؤسسات طالبي التأهيل.
- ❖ العمل على حماية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المنافسة الخارجية من خلال الرفع من تنافسيتها.
- ❖ العمل على رفع العراقيل والصعوبات التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
- ❖ تدعيم بيئة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالمختصين والكوادر في القطاع للرفع من تنافسية هذه المؤسسات.
- ❖ تأهيل المحيط الخارجي لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (تأهيل المناطق الصناعية، البنية التحتية).
- ❖ تأهيل العنصر البشري وبث روح المقاولاتية في الشباب ورفع كل العراقيل التي تحد من إنشاء المؤسسات الصغيرة خاصة.

المصادر والمراجع:

- العيد غربي، عبد الوهاب دادن. (جوان 2017). **أثر تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تنافسية الاقتصاد الوطني خلال 1999/2015**. *مجلة رؤى اقتصادية العدد 12*.
- القانون التوجيهي. (11 يناير 2017). رقم 17/02 لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ***الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 02***.

- إلياس غقال. (2016/2017). ***تقييم الدور التمويلي للشراكة الاوروجزائرية في تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة 2000/2014*** *أطروحة دكتوراه.* جامعة بسكرة.
- أنفال نسيب جمعة خير الدين. (2019). **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم التشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003/2018**. *مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية، المجلد 13، العدد 01.*
- بغداد كربالي. (2005). **نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**. *مجلة العلوم الانسانية، المجلد 05 العدد 08.*
- جبار ,م .(ديسمبر 2003). **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها** .*مجلة العلوم الانسانية، العدد .02*
- حسين يحي. (2013). ***قياس فعالية برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول المغرب العربي***، *أطروحة دكتوراه.* جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان.
- حنيفي أمينة، لخضر بكريتي. (سبتمبر 2017). **تجربة الجزائر في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة للفترة 1962/2016** المجلد 04، العدد02. *Maghreb review of Economice Sand management.*
- خير الدين معطي الله، بزازي سامية. (جوان 2016). **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كرهان للتنمية بالجزائر**. *مجلة معاريف، العدد 20.*
- سليمة أحمد غدير. (2011). **تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة تقييمية لبرنامج ميدا**. *مجلة الباحث العدد 09.*
- سليمة أحمد غدير، عائشة سلمى كيحلي. (2012). ***تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر واقع وآفاق***، *الملتقى الدولي حول استراتيجية تنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.*
- سهام عبد الكريم. (2011). **سياسة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر مع التركيز على برنامج pme 2**. *مجلة الباحث العدد 09.*
- عتيق شيخ. (2019). ***تقييم أثر برامج تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 1990/2015***، *أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية.* جامعة وهران 02.
- عليواش أمين عبد القادر. (2007). ***أثر تأهيل المؤسسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني***، *مذكرة ماجيستير.* جامعة الجزائر.
- كمال رزيق. (2001). ***التصحيح الهيكلي وآثاره على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية***، *ملتقى دولي حول: تأهيل المؤسسات الاقتصادية.* جامعة فرحات عباس سطيف.
- ناصر بوعزيز. (2013). ***الشراكة الأورومتوسطية وتأهيل المؤسسات الاقتصادية***، *اطروحة دكتوراه.* جامعة باجي مختار عنابة.

- Ministère de l'industrie de la petite et moyenne et de la Promotion de l'investissement. (2010.2011.2012). ***bulletin d'information économique pourles années***.
- Ministère de l'Industrie et des Mines. (2014.2015.2016.2017). ***Bulletin d'information Statistique de la PME***.
- Ministère.de.l'Industrie.et.des.Mines. (avril 2019). ***Bulletin d'information Statistique de l'entreprise*** *N" 34 .*
- Ministère.de.l'Industrie.et.des.Mines. (mai 2017). ***Bulletin d'information Statistique***.
- Ministère des PME et de l 'artisanat. (2003.2004.2005.2006.2007.2009). ***bulletin d'information économique pour les années***.
- Ministère du développement industriel et de la Promotion de l'investissement. (2013). ***bulletin d'information économique pour l'année***.
- Rachid, M. (2011). ***programme national de mise à niveau des entreprises, séminaire régional***. Mostaganem.